جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس

كلية الحقوق والعلوم السياسية

19 مارس 1962

قسم العلوم السياسية

مطبوعة بيداغوجية بعنوان

الهياكل المختصة بالبحث العلمي والتعاون الدولي

موجهة لطلبة الماستر السنة الأولى

من إعداد وإشراف:

د. دهار محمد

أستاذ محاضر "أ".

السنة الجامعية: 2020-2021

المحاضرة الأولى: الظروف الزمنية والمكانية لتحقيق البحث العلمي

مقدمة:

يعتبر البحث العلمي نظام سلوكي يهدف لنمو الإدراك البشري وزيادة قدرته على الاستفادة مما فوق وتحت الثرى، وبما يوفر حياة حضارية كريمة للفرد والمجتمع.

البحث العلمي هو سلوك إجرائي واع يحدث بعمليات تخطيطية وتنفيذية متنوعة للحصول على النتائج المقصودة وكل بحث يتطلب جهد ووقت ومكان ملائم لإعداده إذ يستوجب أن يمر بمراحل متتالية، ولهذا إن للظروف الزمانية والمكانية أثر واسع وملحوظ في إعداد البحث العلمي بطريقة منظمة وواضحة.

الإشكالية:

- كيف تأثر الظروف الزمانية والمكانية في إعداد البحوث العلمية؟

- ما مفهوم الإطار الزماني والمكاني وما أهمتهما؟

ماهي الفرضية؟

تأثر الظروف الزمانية والمكانية بشكل إيجابي أو سلبي على البحث العلمي، فكلما أحسن الباحث اختيار البحث وفق شروط وظروف جيدة كلما وفق في دراسته.

المبحث الأول: ماهية الإطار الزماني.

المطلب الأول: تعريف الظرف الزماني وأهميته.

يقصد بالمجال الزماني أحد أهم معايير البحث الرئيسية وهي المدة أو الفترة التي يحتاجها الباحث في جمع المعلومات والبيانات الميدانية للدراسة.

ويعرف كذلك بالمدة التي يشملها البحث ويستغرقها الباحث في إعداد دراسته بطبيعة أن البحث العلمي يمر بعدة مراحل. يحتاج فيها ذلك الباحث الهدوء والرزانة في الموضوع.

لذا للظرف الزماني أهمية بارزة في إعداد البحث العلمي باعتباره هو الذي يتيح لنا المجال ومعرفة إذا كان الباحث بإمكانه أن يمر بهاته المراحل في الظرف الزمني اللازم في إعداد هذه الدراسة العلمية[1].

المطلب الثاني: تأثير الزمن على البحث العلمي.

في الغالب تلزم الجامعات الباحثين أو الدارسين بوقت معين من أجل إعداد البحث العلمي، لذا ينبغي على الباحث العلمي اختيار موضوعه بشكل دقيق يلائم الوقت الزمني المحدد حتى لا يحدث أي تأخير على الموعد المحدد بالإضافة إلى تدوين جميع الجوانب المتعلقة بالموضوع دون إغفال لأي منها.

إذ تلعب المدة الزمنية المحددة لإنجاز أي موضوع دورا مهما في اختيار نوعية البحث، لذلك على الباحث أن يراعي الوقت المتاح له رسميا من طرف الجهات المختصة بذلك حتى لا يقع فيما بعد في صراع مع الوقت مما يؤثر سلبا على مواهبه وجودة بحثه، ويتجنب مخاطر الإخلال بسبب عامل الوقت المحدد[2].

يلعب الأستاذ المؤطر دورا رئيسا في التوجيه والإرشاد، يتم تنظيم دورات ولقاءات بينهما من أجل تقييم الأعمال ومقارنتها بالزمن المستهلك.

[1] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية.

[2] محمد حسان عواد، دراسة نحوية إحصائية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2009م، ص 23.

المبحث الثاني: ماهية الإطار المكاني.

يقصد بالمكان، المحيط الذي يدرس فيه الباحث أي البيت، العمل، أماكن الراحة، مما لا شك فيه أنه إذا كانت البيئة إيجابية فتتوفر الشروط الأساسية والرغبة في البحث العلمي والعكس صحيح.

المطلب الأول: تعريف الظرف المكاني وأهميته.

يعرف الظرف المكاني على أنه النطاق الجغرافي.

في البحث العلمي موضع الدراسة والإطار الذي سيشمله الباحث أي المكان الذي سيأخذه الباحث لأخذ عينة الدراسة من جمع مراجع ومصادر من المكتبات، وكذلك القيام بالمقابلات والاستبيانات وملئ الاستمارات من عدة فئات، وللظرف المكاني أهمية في الدراسة والبحث العلمي باعتباره ملجئ جمع العينات وكذلك باعتباره أرضية الباحث الملائمة لوضع بحثه والقيام به[1].

المطلب الثاني: تأثير المكان على البحث العلمي.

إن المجال المكاني للدراسة يتدخل بالتأثير على المشكلة البحثية، ويلزم الباحث العلمي بإختيار المكان لمعرفة المؤثرات الكاملة في متغيرات موضوع البحث، وكذا يلعب الظرف المكاني دورا بارزا ومأثرا باعتباره هو المكان الذي يخلق للباحث الجو الملائم لإقامة بحثه[2].

هناك محيطات وبيئات كثيرة ومتنوعة يمكن للباحث العلمي أن يختار فيما بينها حسب ميوله وطبعه، إذا وجد راحة واستقرت معنوياته في المكان الذي يوجد به فعليه أن يعمل في إطاره، إن كل بيئة غير ملائمة تؤثر سلبا على مردودية الباحث فقد تقلل من نتائجه أو تجعله يتخلى عن أهدافه العلمية التي تتجلى في التوقف في البحث بشكل مؤقت أو نهائي.

[1] منهجية البحث العلمي في ميدان علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، محمد بوضياف، وهران.
[2] نفس المرجع.

الخاتمة:

يعتبر البحث العلمي أسلوب منظم بمنهج علمي يحدد العمل على حل مشكلة ما، أو تفسير ظاهرة أو دراسة نظرية أو التعديل عليها بما يضمن الوصول إلى نتائج جديدة.

إذ يساعد البحث العلمي على نهضة المجتمعات وتقدمها وحل مشكلاتها بطريقة علمية منظمة.[1]

ولتكون الدراسة العلمية منظمة وموفقة يشترط الالتزام والتوفيق بين الظروف الزمانية والمكانية إذ تعتبران هاتان الأخيرتان هما المسؤولتان عن سلبية وكذا إيجابية وجودة البحث العلمي وتحقيق شكل أفضل ومنظم وواضح للدراسة.

البحث الجامعي هو نشاط أجل رفع المعرفة، أي البحث عن ما هو غير معروف، تحديد المعلومات في مختلف المقاييس وذلك بطرح العديد من الأسئلة ومحاولة الإجابة عنها.[2]

يتمكن البحث العلمي من حل المبادرات التي تهدف إلى تطوير وتنمية المعرفية العلمية، هذه البحوث قد تكون في المجال الاجتماعي، الاقتصادي، المؤسسات والقانون.[3]

[1] زايدي سفيان، أستاذ مساعد في علم اللغات، جامعة سطيف، ملتقى المعلومات، forum des nouvelles.
[2] مجلة الخطاب، دروس اكاديمية محكمة تعنى بالدراسات والبحوث، العدد 28، جانفي 2019، جامعة الجزائر.
[3] منهجية البحث الجامعي ops.owin،https://slaff.univ.batna 2.dz.

قائمة المصادر والمراجع

1. زايدي سفيان، أستاذ مساعد في علم اللغات، جامعة سطيف، ملتقى المعلومات، forum des nouvelles، السنة الجامعية 2019/2018.
2. مجلة الخطاب، دروس اكاديمية محكمة تعنى بالدراسات والبحوث، العدد 28، جانفي 2019، جامعة الجزائر.
3. محمد حسان عواد، دراسة نحوية إحصائية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2009م.
4. منهجية البحث الجامعي ops.owin، https://slaff.univ.batna 2.dz.
5. منهجية البحث العلمي في ميدان علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، محمد بوضياف، وهران.
6. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية.
7. موقع تسيير مشاريع البحث http://www.prfu.murs.dz .

المحاضرة الثانية: تقييم النشاط العلمي في الجزائر

مقدمة:

يمثل النشاط العلمي في العالم احدى أهم سمات التقدم الحضاري للعالم المتطور، وتشير عديد الدراسات والأبحاث أن الكثير من الدول تولي الاهتمام والرعاية الكبيرة لتنمية مواردها البشرية لأجل تنمية مشروعاتها البحثية والاقتصادية، أن توليد هذه القوى المؤهلة التي تحتاجها القطاعات الاقتصادية والسياسية والثقافية ينظر إليها اليوم كإحدى أولويات التخطيط والرشاد لسياسات الحكومات والدول ومنه فإن بروز مجتمع المعرفة اليوم بما يوفره من تبادل للخبرات والمعارف والعلوم في ظل نشاط علمي منظم تلعب فيه الوسائط التكنولوجية دورا حاسما في تبادل وانفتاح الباحث على العالم.[1]

الإشكالية:

فما تقييم النشاط العلمي في الجزائر؟

البحث الجامعي هو نشاط من شأنه التقدم في المعرفة أي البحث عن ما هو غير معروف في المقياس أو الشعبية، الغاية من البحث العلمي ليست تحيين المعلومات فحسب وإنما جعلها في متناول الجميع.

البحث العلمي ليس البحث عن ما هو موجود وإنما هو خلق المعرفة الجديدة، هي غير موجودة لكن يجب الوصول إليها أي خلقها حسب الأدوات المتاحة للباحث في مختلف المجالات.[2]

[1] الأستاذ Raquel Fonseca، جامعة سانتا ماريا، البرازيل، 2021/04/26.
[2] الأستاذ الدكتورSimon Dor، جامعة كيباك(quebec)، أوت 2016.

المبحث الأول: مفهوم النشاط العلمي.

المطلب الأول: تعريف النشاط العلمي.

إن النشاط العلمي هو مجموعة من الاكتشافات وتحركات فكرية تمكن الباحث من تطوير مجموعة من المعارف والمهارات والمواقف من خلال أنشطة البحث والتجريب مما يسهم في تطوير كفاءاته وتمكنيه من المشاركة في الحياة الفكرية والمدنية للمجتمع.[1]

يرتكز النشاط العلمي على إعمال آليات الفكر العلمي في تناول الظواهر: الملاحظة، طرح الفرضيات، استنتاج، استشراف، استحضار المحيط، التدرج في تقديم المفاهيم حيث يراعي المستوى النفسي والثقافي والإدراكي للباحث مع اعتبار الطابع التصاعدي والتراكمي للتدرج في اكتساب الكفايات وانمائها.

يعرف أيضا على أنه وسيلة يحاول بواسطتها الباحث دراسة ظاهرة أو مشكلة ما والوصول إلى كشف الآليات التي تتحكم فيها بالإضافة إلى حصر العوامل التي تكون وراء حدوثها بصفة مباشرة وغير مباشرة، وهذا ما يسمح بالتفسير والقدرة على التنبؤ مستقبلا بالأبعاد التي تأخذها الظاهرة.[2]

المطلب الثاني: النشاط العلمي في الجزائر.

لقد أولت الجزائر اهتماما معتبرا لتطوير وتجويد أداء الجامعة والبحث العلمي والنشاط العلمي بهدف تفعيل مساهمتها في الاستراتيجية الوطنية للتنمية، وقد تجسدت في الإصلاحات المتتالية للهيئات الإدارية والعلمية للتعليم العالي والتي حددت كأولوية لأجل انتاج المعرفة حول القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

في هذا الإطار عرف البحث العلمي شكلين من الحضور في السياق العلمي القومي أحدهما يخص الجامعة التي تحتضن مشروعات البحث (فرق البحث) التي يديرها أساتذة

[1] البحث العلمي http://fr.wikipedia.org.

[2] أهمية البحث العلمي في الجامعة http://isav.gn.rg.

برتب عالية وساهم التشريع الوطني باسم الأستاذ الباحث، وهؤلاء لهم حرية الاختيار لموضوعات البحث والنشاط ومنظمون في مخبر بحث أو وحدة بحث، بينما مراكز البحوث في مؤسسات ذات استقلالية مالية وتعمل في قطاع بحثي متخصص وتنجز أبحاثها وفقا لمتطلبات تنموية بحتة، وقد وسم التشريع المشتغلين فيها باسم الباحث، وقد أثر تباين المشتغلين في قطاع البحث في مردود ونوعية الأنشطة العلمية الجامعية بالخصوص لاسيما من ناحية قيمتها التطبيقية والمعرفية.

المبحث الثاني: تقييم النشاط العلمي.

المطلب الأول: الأهداف والآليات المتعلقة بالنشاط العلمي في الجزائر.

إن بداية العملية في تنظيم البحث العلمي كانت مع ظهور وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970م، إذ عملت هذه الأخيرة في إطار استراتيجية إصلاح التعليم الذي شرع فيه سنة 1971م إلى إحداث المنظمة الوطنية للبحث العلمي، لم تولي الجزائر النشاط العلمي أولوية بعد الاستقلال مباشرة نظرا للظروف المتأزمة التي عاشتها البلاد آنذاك.

وفي هذه الفترة كانت مشاريع البحث العلمي تقترح وتوجه من قبل المؤسسات الفرنسية المعروفة تحت اسم مؤسسة التعاون العلمي الجزائرية الفرنسية (O.C.S).

ونظرا لأهمية البحث والنشاط العلمي في بناء اقتصاد تنافسي اعتمدت الجهات المعنية تشريعا جديدا يتعلق بقانون البرنامج الخاص بالنشاط العلمي والتطوير التكنولوجي، تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد، تحديد وتوفير الوسائل الضرورية للبحث والتطوير والعمل على تثمين نتائج هذا البحث، ودعم تمويل الدولة لكل الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير، ومن خلال هذا فإن الوظيفة الأساسية للجامعة القيام بالنشاطات العلمية، لأن نتائج النشاط العلمي تعبر عن الخبرة والطاقة التي تسير بها الدولة في طريق الاستمرارية والنمو، كما تعبر أيضا عن أخذ الجوانب الاستغلال الذاتي للبلاد، فالدولة التابعة لغيرها في مجال الإنتاج العلمي، لا تعتبر مستقلة فهي كالإنسان المشلول، من أجل هذا كان لزاما على الجامعة القيام بالبحوث العلمية في كل الاختصاصات حتى تحقق التنمية في مختلف الجوانب الحيوية للمجتمع.

المطلب الثاني: العوامل التي تعترض النشاط العلمي.

1- الإهمال السياسي:

حيث يتصرف اهتمام السلطات السياسية إلى:

أ- بحوث ونشاطات في مجال الإنماء العسكري.

ب- نشاطات علمية في مجال الإنماء الاقتصادي أو الإنتاجي الذي يعرفه عالم الصناعة المتقدمة.

2- نقص التمويل:

لا تجد معظم الجامعات ميزانية كافية لتمويل البحوث العلمية التي يمكن أن تنهض بها سواء كانت هذه الجامعات في الدول المتقدمة أم كانت في الدولة المتخلفة، حيث أن الجزائر تسعى جاهدة من أجل توفير الإمكانات الضرورية للتجهيز والتسيير والتكوين ويبرز هذا في المبالغ الهامة التي تخصصها في ميزانيتها السنوية والتكميلية.

3- عزلة جامعية:

إن العزلة الجامعية في الجزائر خاصة والدول العربية عامة ظاهرة واقعية واضحة ولكن للإنصاف قولا فهي عزلة ذاتية مفروضة من داخلها، أي من داخل الجامعات لمزاجها وتماشيها مع طبيعتها، لكن في حالات كثيرة تصبح عزلة جامعية مفروضة من قبل المؤسسات العاملة في المجتمع.

4- ضعف الدافعية الذاتية:

إن قلة الوعي بالبحث والنشاط العلمي، فالمفروض أن تتحول الجامعات وكبار المفكرين بها إلى منتجين للأفكار والنظريات في مجال البحث العلمي والمؤسسات السياسية والاقتصادية والمدارس التطبيقية إلى ورشات عمل لتطبيق وتنفيذ التوصيات.

الخاتمة:

نظرا للأهمية الكبرى التي تحظى بها الجامعة كان على التعليم العالي أن يكون في قدر المسؤولية المخولة إليه في نشر المعرفة والثقافة العامة والسعي إلى تحقيق التقدم والتطور العلمي والتكنولوجي في كل المجالات من خلال النشاط العلمي الذي يعتبر كأداة من أدوات التنمية المؤهلة لتطوير المجتمع ورقيه.

لهذا ينبغي إعادة تقييم الوضع والتخلص من المشاكل والعراقيل التي أتينا على ذكرها والتي حولت مراكز الأبحاث إلى مقابر للإبداع العلمي.

قائمة المصادر والمراجع

1. الأستاذ Raquel Fonseca، جامعة سانتا ماريا، البرازيل، 2021/04/26.
2. الأستاذ الدكتورSimon Dor، جامعة كيباك(quebec)، أوت 2016.
3. أهمية البحث العلمي في الجامعة http://isav.gn.rg.
4. البحث العلمي http://fr.wikipedia.org.

المحاضرة الثالثة: تمويل البحث العلمي في الجزائر وأوروبا بشكل عام

مقدمة

الجامعة الجزائرية وكغيرها من الجامعات فيه مختلف دول العالم تعتبر من أهم مؤسسات الدولة حيث أنها تسهر على تقديم تعليم عالي وتكوين متخصص ودائم من أجل تحقيق التنمية الوطنية، كما تعمل على ترقية الثقافة الوطنية والإنسانية والنشاط الفكري بصورة عامة، ونظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها التعليم في دول حديثة العهد بالاستقلال مثل الجزائر وحتى في الدول المتقدمة على غرار أوروبا فقد حظيت بتدعيم وتمويل على كافة المستويات والذي ينعكس بطبيعة الحال على التطور عن منظومة التعليم العالي ولابد أن يواكب هذا التطور للمؤسسات تطورا في الهياكل التنظيمية، وكذلك زيادة في حجم التمويل والدعم المقدم لهاته المؤسسات.

الإشكالية:

إلى أي مدى وصل تمويل البحث العلمي في الجزائر وأوروبا بشكل عام؟

المبحث الأول: تمويل البحث العلمي في الجزائر.

المطلب الأول: الأهداف والآليات المتعلقة بالبحث العلمي في الجزائر.

يمكن القول أن البداية العلمية في تنظيم البحث العلمي كانت مع ظهور وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في 1970م، إذ عملت الأخيرة في إطار استراتيجية اصلاح التعليم واحداث المنظمة الوطنية للبحث العلمي والمجلس الوطني للبحث سنة 1973م حيث أسند إلى الأولى مهمة تنفيذ مشاريع البحث وإلى الثانية دور تحديد توجهات البحث.

وقد بدا واضاح خلال السبعينات والثمانينات التركيز على تقوية الروابط المباشرة بين الجامعات والمؤسسات العلمية الأخرى عن طريق المشاريع البحثية التعاونية ولا جدال أن الارتباط المتزايد بين الجامعة والإنتاج الاقتصادي يعتبر أحد أهم الاتجاهات العالمية في التعليم العالي[1].

لم تولي الجزائر أهمية وأولوية للبحث العلمي بعد الاستقلال مباشرة نظرا للظروف المتأزمة التي كانت تعيشها البلاد، ففي هذه الفترة كانت مشاريع البحث العلمي تقترح وتوجه من قبل المؤسسات الفرنسية المعروفة تحت اسم "مؤسسة التعاون العلمي الجزائرية الفرنسية O.C.S" التي أنشأت في 1967 وبعد حلها تم إنشاء مؤسستان هما:

- المجلس الوطني للبحث C.N.R مهمته تحديد توجهات البحث العلمي.
- الديوان الوطني للبحث العلمي، وهو هيئة مكلفة بتنفيذ البحوث العلمية.

المطلب الثاني: نقص وتمويل البحث العلمي في الجزائر: الأسباب والتحديات.

لا تجد معظم الجامعات ميزانية كافية لتمويل البحوث العلمية التي يمكن أن تنهض بها سواء كانت هاته الجامعات في بعض الدول النامية أو في الجزائر ويرجع ذلك أن رواتب أعضاء التدريس والموظفين تلتهم النسبة الكبرى مما يخصص للجامعات.

[1] مقدم وهيبة، الحاجة إلى تطوير المناهج الجامعية بما يتناسب مع متطلبات سوق الشغل في الجزائر، الجلفة، الجزائر، ماي 2019، ص 55.

العوز المادي الذي كانت تعيشه الفئات العاملة في حقل العلوم الاجتماعية كان يحول دون تفرغها للبحث العلمي بل فرض عليها الانهماك في توفير سبل استمرار الحياة اليومية فقط، إلا أن الزيادات في التمويل التي أقرتها الحكومة في السنوات الأخيرة سمحت بتخفيف هاته المشكلة.

إن عدم وجود استقلالية مالية لمراكز البحث العلمي يعني أن الجهة المركزية التي تمول البحث هي التي تفرض الشروط وقواعد العمل والطريقة التي تراها مناسبة لإنجاز المهام.

مراكز البحوث مدعومة من الجهات الممولة للبحث وقادرة في نفس الوقت على جمع ثروة مالية تسمح للباحثين بالإبداع وتسويق انتاجهم والحصول على مداخيل مالية أخرى، إن الجزائر تعمل جاهدة من أجل توفير الإمكانيات الضرورية للتجهيز والتكوين وذلك نظرا للمبالغ الهامة التي أصبحت تخصصها في الميزانية السنوية حيث خصصت ما بين 2001 و2004 ما قيمته 12.4 مليار للقيام بالتجهيز بالتكنولوجيا الحديثة خاصة المعدات الالكترونية، وأشارت بعض الجهات إلى ضرورة مراقبة ميزانية البحث العلمي والتكوين في الخارج الذي يستفيد منه الدكاترة من مختلف الجامعات الجزائرية[1].

المطلب الثالث: الإهمال السياسي للبحث العلمي في الجزائر.

إن نقص التمويل يرجع في جانب كبير منه إلى إهمال السلطات السياسية أو الحاكمة للبحث العلمي في الجامعات حيث ينصرف اهتمامها إلى نوعين من البحوث:

- بحوث التطوير العسكري الذي يعرفه الجيش والتجهيز العصري والتسليح، حيث يشجع الدولة على السيطرة والهيمنة والتفوق.

- بحوث الانماء الاقتصادي والانتاجي وكلا المجالين لم يصلا للمستوى المطلوب في الجزائر على غرار العديد من البلدان النامية.

[1] مقدم وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 63.

في الجزائر يعتبر ميدان البحث العلمي والتطوير التكنولوجي يحتوي طاقة بشرية قررت سنة 1998م بنحو 3257 باحث أي بمعدل 116 باحث لكل مليون جزائري، وارتفعت إلى حوالي 8000 باحث سنة 2005م إضافة إلى محدودية الحريات الأكاديمية ليس فقط من الناحية السياسية كما يرى البعض بل حتى من الناحية البيروقراطية في المحيط الجامعي والأكاديمي إضافة إلى سوء التسيير حيث توزع معظم النفقات على اللوازم والمعدات وتذاكر السفر للمشاركة في المؤتمرات في الخارج والقليل فقط يتفق على البحث العلمي، والمشكلة أن مخصصات البحث العلمي يلتهمها الفساد الإداري والمالي والذي يعتبر من أهم معوقات تطور البحث العلمي في الجزائر بصفة خاصة والدول النامية الأخرى بصفة عامة، بالإضافة إلى الفكرة السائدة أن العلوم الأساسية والدقيقة فقط هي المنقذ والتي تساهم في تحقيق التنمية مما أفقد بقية العلوم الأخرى مكانتها على غرار ميدان العلوم الاجتماعية وبصفة خاصة حقل العلوم السياسية[1].

[1] أيمن يوسف، تطور التعليم، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم الاجتماع، 2008/2007م، ص 12.

المبحث الثاني: تمويل البحث العلمي في أوروبا.

المطلب الأول: واقع الاتفاق على البحث العلمي في الدول الأوروبية.

يعتبر البحث العلمي في دول الاتحاد الأوروبي من أهم الميادين ومن أجل ذلك بلغت ميزانية الاتحاد الأوروبي للبحث العلمي سنة 2002 – 2006م 17.5 مليار أورو وهي تمثل ما نسبته 3.9 من الميزانية الاجمالية للاتحاد الأوروبي في تلك المرحلة، وفي أقل من عقدين من الزمن تضاعف تمويل البرامج المشتركة للبحث العلمي في أوروبا 366% وفي مصادر أخرى بلغت ميزانية الاتحاد الأوروبي للبحث العلمي خلال الفترة ما بين 2007 – 2014م حوالي 300 مليار أورو وهو رقم ضخم وتكافح مراكز الأبحاث في الدول المتقدمة الأخرى في ظل المنافسة الكبيرة التي يتركها الاتحاد الأوروبي، وقد طالبت العديد من مراكز البحوث العلمية الرائدة في أوروبا ومن ضمنها المعهد الألماني ماكس بلانك دول الاتحاد إلى بذل المزيد من الجهود في سبيل تحقيق التعاون المشترك بين مراكز البحث وإيجاد آلية تدعم الشراكة بين البلدان والجهات الفاعلة في مجال البحث العلمي حيث رحبت المفوضية الأوروبية بهذا القرار وأكد رئيس إدارة شركة BASF الألمانية الرائدة في مجال الكيمياء خلال حديثه في معهد ماكس بلانك في بروكسل أنها ينبغي على دول الاتحاد الأوروبي أن تركز قوتها على لديها، ولا تحاول نسخ مخططات من الصين، أو أي دولة أخرى في مجال تطوير البحث العلمي[1].

المطلب الثاني: تطوير وتمويل البحث العلمي في أوروبا (ألمانيا كنموذج).

تستثمر ألمانيا بنشاط كبير في مجال الأبحاث بحيث تتمتع ببنية تحتية ممتازة وملائمة للبحث العلمي وخلال السنوات الأخيرة، عمدت كل من السياسة والقطاعات الاقتصادية إلى زيادة ميزانيتها المخصصة للنشاطات العلمية، في 2016م وصل مجمل الانفاق على البحث العلمي نسبة 2.93% من الناتج المحلي، وبهذا تحتل ألمانيا مكانتها ضمن

[1] معين حمزة، التمويل العربي للبحث العلمي والتجربة الأوروبية، مداخلة بمناسبة مرور 25 سنة على تأسيس المدرسة الحربية للعلوم والتكنولوجيا، 21 مارس 2007م.

مجموعة الصدارة بين دول العالم من حيث الانفاق على البحث العلمي وتمويله، وقد بلغت ميزانية البحث العلمي في 2016 حوالي 92.6 مليار أورو، وقدمت المؤسسات الصناعية ما يقرب من 63 مليار يورو بحيث أسهمت الجامعات من جهة أخرى بـ 16.5 مليار أورو، والدولة بـ 12 مليار أورو، وعند دراسة سجل إنجازات مراكز الإبداع الأوروبية في 2017م الذي وضعته المفوضية الأوروبية وضعت ألمانيا إلى جانب كل من السويد والدنمارك وفنلندا وهولندا وبريطانيا ضمن مجموعة الريادة والقيادة أو ما يعرف برواد الإبداع في الاتحاد الأوروبي.

كما توصلت الدراسة إلى أن تمويل الشركات الألمانية لمجال الإبداع وتطوير البحث العلمي تعتبر مثالا يحتذى به بالنسبة لأوروبا.

حيث رفعت الشركات الألمانية مشاركتها بين عامي 2006 – 2016م إلى ما يقارب 50% ومن جهة أخرى ارتفع إنفاق الدولة والقطاعات الاقتصادية والجامعات بمعدل 65%[1].

المطلب الثالث: مراكز البحث المتميزة خارج الإطار الجامعي والأكاديمي في أوروبا.

مؤسسة ماكس بلانك التي يعود تأسيسها إلى سنة 1948م هي من أهم مراكز البحث في مجالات العلوم الطبيعية والبيئية والاجتماعية خارج إطار الجامعة، توظف أكثر من 14 ألف عامل وباحث، 47% منهم من الأجانب يعملون في 24 معهد ومؤسسة أبحاث ماكس بلانك المنتشرة في ألمانيا والتي تضم أيضا 06 مواقع أخرى في كل من هولندا ولوكسمبورغ وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل، ومنذ تأسيسها فإن 18 باحث من المعهد بجائزة نوبل في مختلف المجالات.

كما عملت منذ سنة 1970م على مصاحبة 4000 اختراع حتى وصولها إلى الأسواق وهي تسجل سنويا حوالي 75 براءة اختراع جديدة.

[1] أنظر الموقع الالكتروني http://www.almustagbal.com/storie بتاريخ 2020/01/21.

تجمع الأبحاث الألماني (DFG) هو الجهة المسؤولة عن دعم العلوم والبحوث العلمية وهي أكبر مؤسسة أوروبية من نوعها، وإلى جانب المكتب الرئيسي في مدينة بون، يوجب لدى التجمع مكاتب في كل من الصين واليابان والهند وروسيا وأمريكا الشمالية واللاتينية.

مؤسسة فراونهوفر بمعاهدها البالغ عددها 72 معهدا ومؤسسة أبحاث منتشرة في عدة مواقع في ألمانيا تعتبر أكبر مؤسسة لتطوير التطبيقات العلمية والعملية في أوروبا ومن أهم حقوق أبحاثها الصحة والبيئة والنقل وكذلك الطاقة والمواد الخام[1].

[1] معين حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 33.

الخاتمة:

يمر البحث العلمي في الجزائر بوجه خاص والدول النامية المتخلفة بشكل عام بمرحلة هامة تفرضها التطورات المتلاحقة نتيجة الثورات العلمية في دول متقدمة على غرار أوروبا، مما يحتم عليها مواكبة تغيرات العصر ولا يمكن ذلك إلا عن طريق تطوير البحث العلمي ودفعه نحو الجانب التطبيقي الذي يرتبط بحد كبير بقطاع الأعمال حيث أكدت الدراسات أن الاستثمار في مجال البحث العلمي له عوائد وفوائد مؤكدة، وهذا ما يفسر الاهتمام المتنامي لدى الشركات العالمية الكبرى بنشاطات البحث وتطويره كما يفسر ازدهار ونمو المؤسسات التي تقوم بتمويل مراكز الأبحاث والبحوث العلمية.

قائمة المصادر والمراجع

1. أيمن يوسف، تطور التعليم، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم الاجتماع، 2008/2007م.
2. معين حمزة، التمويل العربي للبحث العلمي والتجربة الأوروبية، مداخلة بمناسبة مرور 25 سنة على تأسيس المدرسة الحربية للعلوم والتكنولوجيا، 21 مارس 2007م.
3. مقدم وهيبة، الحاجة إلى تطوير المناهج الجامعية بما يتناسب مع متطلبات سوق الشغل في الجزائر، الجلفة، الجزائر، ماي 2019.
4. الموقع الالكتروني http://www.almustagbal.com/storie بتاريخ 2020/01/21.

المحاضرة الرابعة: العوائق والصعوبات التي تواجه الباحث في مسار بحثه

مقدمة:

يعتبر البحث العلمي من أهم وأبرز الوظائف في مؤسسات التعليم العالي وهذا باعتبار الوسيلة المثلى لتحقيق التقدم العلمي والفكري والاقتصادي والاجتماعي.[1]

وذلك من خلال ارتكازه على الأسس والمناهج والوسائل والأدوات الخاصة به والتي تساعد على حل المشاكل التي تفترض أي ميدان من ميادين الحياة ولهذا فإن مجتمع ينشد التقدم ويرغب بالبحث العلمي باعتباره مصدر من مصادر المعرفة.

فمن خلال الأهمية الكبرى للبحث العلمي وما يقدمه من فائدة حسب المجال البحث فبالتالي يتطلب شروط يجب أن توفر له وإلا سيكون هناك عاتق يقف أمام البحث العلمي عامة والباحث العلمي خاصة.[2]

ولهذا تطرح الإشكال الآتي:

الإشكالية: ماهي العوائق أو الصعوبات التي يواجهها الباحث في مسار بحثه وإلى أي مدى تشكل هذه العوائق وخطورة على نتائج البحث المتوصل إليها.

الفرضيات: كلما واجه الباحث العلمي صعوبة في إنجاز بحثه فإن الحافز له في الشروع في بحثه يقل.

كلما كثرت الصعوبات المتعلقة بالبحث العلمي فإن الباحث يجد نفسه في دوامة تقف أمامه في الشروع في بحثه.[3]

[1] لامية حروش، طوالبية محمد، البحث العلمي وتطويره في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد19، 2018.

[2] نسيمة أمال جيفري، البحث العلمي في الجزائر: التحديات والرهانات، مركز جيل للبحث العلمي، أعمال المؤتمر الدولي التاسع، الجزائر، أوت 2015.

[3] سماتي عبير، دور البحث العلمي في تشجيع الابتكار في قطاع التعليم العالي، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2019/2018.

وبالتالي يكون ملزم بأعمال بحثه بدون حتى التوصل إلى نتائج يمكن العمل بها لاحقا.

المحور الأول: صعوبات البحث العلمي.

1- صعوبات متعلقة بمراجع البحث:

تبين النقاط الآتية بعضا من المعوقات المتعلقة بالمراجع العلمية للبحث.

2- اختلاف أسلوب كل مرجع من المرجع الآخر:

بتفريق كل مرجع إلى قضية البحث بصورة مغايرة عن المرجع الآخر، فتبدو المعلومات عند جمعها مبهمة وغير مرتبة وفق نسق معين الأمر الذي يشكل تحديا للباحث في إيجاد صلات مشتركة تجمع بين هذه المعلومات وتنظيمها فمن هيكلة واضحة.[1]

3- حصرية تمييز المرافع ذات الصلة:

قد يتجسد الباحث صعوبة في التمييز بين ما هو مرتبها بشكل مباشر بقضية البحث وغيره من المواد العلمية التي ليس لها الصلة بها، فليس الهدف من البحث هو الشمول العبثي الذي لا طائل منه بل التركيز على تناول مشكلة البحث، بشكل محدد ودقيق.

4- تقيد مجال البحث:

قد يحصر الباحث نفسه في إطار ضيق من المراجع والدراسات السابقة فيلتزم بتلك التابعة لبلد معين أو مكان محدد.

5- صعوبات متعلقة ببيئة العمل:

تتطرق النقاط التالية إلى الصعوبات التي قد يواجهها الباحث عند إعداده لبحثه.

[1] عبد الرزاق بوهلال، محمد لحبيب لحول، سياسة البحث العلمي في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة الوادي، 2017.

6- صعوبة الحصول على معلومات:

تعذر الوصول إلى بعض منابع المعلومات خاصة في الإدارات الحكومية التي تضع عراقيل أمام الباحثين أو في الدول التي تمارس حجب لبعض مواقع الأنترنت.[1]

7- الصعوبات الميدانية:

وجود صعوبات ميدانية تواجه عملية جمع البيانات وعدم تسهيل مهمة الباحث والريبة فيه وبأهدافه واقتراض أن لديه أجندة خفية.[2]

8- نقص المصادر العلمية:

يعاني بعض الباحثين من نقص المصادر العلمية كالكتب والمراجع والمقالات العلمية، وعدم قدرة البعض على الاستفادة من منابع المعلومات المتاحة، أو قلة المراجع الخاصة والتي تناولت مواضيع بحثهم سابقا.[3]

9- عدم جدية البحوث:

عدم ملامسة البحوث للقضايا الجدية إيثارا للسلامة الأمر الذي يتطلب من قوانين وأنظمة لحماية الباحثين من تعسف السلطات الأمنية.[4]

10- هدف البحث:

معظم البحوث التي تقوم بها أساتذة الجامعات تتم بهدف الترقية العلمية دون أن تكون بالضرورة بحوث جادة كما أنها لا تلام الواقع المعيشي والحاجة العلمية الحقيقية.[5]

[1] حنان بشتي، نسيم بوعموشة، البحث العلمي في الجامعة الجزائرية بين المفهوم النظري والمؤسسة الأكاديمية، مجلة الدراسات في علوم الإنسان والمجتمع، جامعة جيجل، العدد الأول، ديسمبر 2018.

[2] محمد شابي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم والاقتراحات والأدوات، دار هومه، الجزائر، ط4، 2002، ص ص 26-27.

[3] رجاء وحيد دويدي، البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العلمية، دار الفكر، دمشق، ط1، 2000، ص69.

[4] سليمة عشوري، دور المخابر البحثية في ترقية البحث العلمي بالجامعة الجزائرية، مذكرة ماستر في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015، ص128.

[5] نفس المرجع، ص132.

المحور الثاني: الصعوبات التي تواجه الباحث.

هناك مجموعة من الصعوبات التي تعترض مسار البحث وتشكل عائقا في يقف أمام الباحث ونذكر من بينها.

1- اختيار الموضوع والعنوان:

بحيث تعد عملية اختبار الموضوع والعنوان المناسبين للبحث من أوائل الصعوبات التي تواجه الباحث نظرا لكونها الأساس الذي يعتمد عليه وتبنى عليه بنية خطوات البحث، لذلك من المهم اختيارهما بعناية، حيث لا يمكن للباحث أن يكتب البحث إلا بعد أن يتم تحديد الموضوع الأساسي له والعنوان الذي يخدمه.[1]

2- اختيار المنهجية المناسبة:

يواجه الباحثون خاصة المبتدئين منهم صعوبة في اختيار منهجية موثوقة للبحث الذي يريدون عمله لذا يحاولون استكشاف طريقة توصلهم إليه، بالإضافة إلى توضيح الدوافع والأهداف البحثية، وتحديد موقع المنهجية في نموذج البحث، ولكن التحدي الأصعب يمكن في مدى رضى وسعادة الباحث بعد اختياره للمنهجية، مما يشكل له تحديا آخر.[2]

3- جمع البيانات:

تأتي عملية جمع البيانات بالتزامن مع عملية تحليل البيانات ويعتبر جمع البيانات من مصادر مختلفة أمرا صعبا بالنسبة للباحث، حيث يتطلب إجراء مقابلات خاصة مع الأفراد، أو المجموعات المعنية، بالإضافة إلى ضرورة تمنع الباحث بدقة الملاحظة، ومهارة تجميع السجلات الموجودة.[3]

---

[1] فتيحة زايدي، المؤسسة الجامعية فضاء لإنتاج المعرفة العلمية، وضعية البحث العلمي والكفاءات البحثية في الجامعة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد27، ديسمبر2016، ص483.

[2] رشيد حراوبية، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، خمسون سنة في خدمة التنمية 2012/1962.

[3] المرسوم التنفيذي 98-11، المؤرخ في 1998/08/22 المادة 12 حول كيفية تنظيم مخابر البحث العلمي في الجامعات الجزائرية.

ومعرفة المصادر المهمة التي تفيده وتضيف إلى بحثه ومواضيعها نصب في إطار بحثه.

4- إقناع المؤسسات بالمشاركة:

تتطلب بعض الأبحاث قيام الباحثين بتعبئة استبيانات خاصة بمؤسسات وليس بأفراد، وتكمن الصعوبات في اقناع هذه المؤسسات بالمشاركة في الدراسة، مما قد يشكل عائقا وتحديا إضافيا أمام الباحث، لاستكمال بحثه خاصة إن كان البحث يصنف ضمن الأبحاث المثيرة للجدل، أو التي تتناول قضايا حساسة.[1]

5- إيجاد مشاركين:

تشكل عملية العثور على مشاركين لتعبئة الاستبيان الخاص بالبحث تحديا كبيرا لدى الباحث، حين يجدر به استقطاب الأفراد بناء على تناسبهم مع معايير البحث، تم سؤالهم عن رأيهم، ومحاولة اقناعهم بتعبئة الاستبيان.

- قلة الدافعية والتشجيع وعدم شعور الباحث بالتميز والتقدير.

- محدودية التعرض التثقيفية المساهمة في توسيع المدارك المعرفية للباحث، كالندوات والمؤتمرات.[2]

- الافتقار للأماكن والغرف المخصصة لأغراض البحثية.

- عدم اعتماد البحث العلمي كمساق محتسب بالجدول الأكاديمية لدى الباحث.

- الافتقار للجهات أو المؤسسات الداعمة للباحثين وقلة المساعدين.[3]

[1] المرسوم التنفيذي رقم98-11 المؤرخ في 1998/08/22، سبق ذكره حول كيفية تنظيم مخابر البحث العلمي في الجامعات الجزائرية.

[2] منهجية البحث الجامعي، Gas.Univ، جامعة باتنة2، 2012، ص43.

[3] مروان عبد المجيد، الإعلام ودوره الهام في القضاء على الأزمات الميدانية، الرياض، مركز بن سلمان للبحوث الإعلامية الأمنية، 2016، ص25.

المحور الثالث: العقبات والصعوبات التي تعترض البحث العلمي في العالم العربي.

هناك العديد من العقبات والصعوبات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي وبالإمكان إجمالها في النقاط التالية:

1- التقليل من قيمة البحث العلمي:

لا تزال بعض الدول العربية أو بعض الإدارات فيها لا تعي قيمة البحث العلمي، وبالتالي لا تعمل جاهدة على تمكين البحث العلمي وتيسير أموره، فهي ترى أنه ترف فكري أو علمي وليس هناك داعي لإضاعة المال والوقت على البحوث العلمية.[1]

2- نقص التمويل:

حتى في الأحوال التي تجد فيها اهتمام بالبحث العلمي، نجد أن هناك نقص في تمويل البحوث العلمية وعدم تخصيص الميزانيات الكافية لإجراء البحوث بالطرق المناسبة.

يلجأ الباحث الى البحث عن مصادر خارجية للتمويل عن طريق الاقتراض من البنوك، وهي عملية ليست بالسهلة وقد يطلب مساعدات من بعض الهيئات إذا كانت مهتمة ببحثه.

3- الفساد الإداري:

نلاحظ نفس ظاهرة الفساد الإداري في كثير من القطاعات الرسمية التي لديها ميزانيات للبحوث بحيث يضطر الباحث إلى اشاك بعض منتسبي تلك القطاعات إلى فريق البحث رغم عدم حاجته إليهم وذلك لضمان أن يحصل على تمويل البحث.[2]

[1] بن رابح أنس، التعامل مع الأزمات بالتعاون مع الإعلام-الجزائر، جريدة الخبر، 2008، المساهمات، ص15.
[2] نفس المرجع، ص16.

4- سرية الأرقام:

إحاطة الأرقام والإحصاءات الرسمية بسرية غير مبررة وعدم تزويد الباحث بها تحت دعاوي أنها معلومات أمنية في الوقت الذي يمكن الحصول على تلك المعلومات من جهات أجنبية.[1]

كما يجب على الباحث أن يتواصل مع الباحثين الآخرين لطلب مساعدتهم أو مجموعة من المشاركين السابقين في أبحاث سابقة.

[1] ميلود العامري، ثقافة الإعلام في مشاركة القضاء على الأزمات، المغرب، تقرير صحفي، جريدة المغرب، اليوم2015، ص 09.

الخاتمة:

من خلال هذا البحث يمكننا القول أن للبحث العلمي مكانة جد مهمة وتختلف هذه المكانة حسب البنية التي يتبين فيها هذا البحث أيا كان نوعه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى دوما ما تجد تلك الصعوبات التي تعرقل مسار البحث بصفة عامة ومسار الباحث بصفة خاصة بحيث أنه ما يعرقل طريق البحث يكون بصفة تلقائية عرقلة في طريق الباحث.

فكل ما يواجه البحث والباحث في نفس الوقت من صعوبات ناتج عن قلة الوعي للجهات الداعمة للبحث العلمي جهلا منهم أو تعسفا علما أن رقي وازدهار أي مجتمع هو نتاج للتطور الحاصل في البحوث العملية العلمية المقدمة.

قائمة المراجع

1. بن رابح أنس، التعامل مع الأزمات بالتعاون مع الإعلام-الجزائر، جريدة الخبر، 2008، المساهمات.

2. حنان بشتي، نسيم بوعموشة، البحث العلمي في الجامعة الجزائرية بين المفهوم النظري والمؤسسة الأكاديمية، مجلة الدراسات في علوم الإنسان والمجتمع، جامعة جيجل، العدد الأول، ديسمبر 2018.

3. رجاء وحيد دويدي، البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العلمية، دار الفكر، دمشق، ط1، 2000.

4. رشيد حراوبية، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، خمسون سنة في خدمة التنمية 2012/1962.

5. سليمة عشوري، دور المخابر البحثية في ترقية البحث العلمي بالجامعة الجزائرية، مذكرة ماستر في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015.

6. سماتي عبير، دور البحث العلمي في تشجيع الابتكار في قطاع التعليم العالي، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2019/2018.

7. عبد الرزاق بوهلال، محمد لحبيب لحول، سياسة البحث العلمي في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة الوادي، 2017.

8. فتيحة زايدي، المؤسسة الجامعية فضاء لإنتاج المعرفة العلمية، وضعية البحث العلمي والكفاءات البحثية في الجامعة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد27، ديسمبر2016.

9. لامية حروش، طوالبية محمد، البحث العلمي وتطويره في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد19، 2018.

10. محمد شابي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم والاقتراحات والأدوات، دار هومه، الجزائر، ط4، 2002.

11. المرسوم التنفيذي 98-11، المؤرخ في 1998/08/22 المادة 12 حول كيفية تنظيم مخابر البحث العلمي في الجامعات الجزائرية.

12. مروان عبد المجيد، الإعلام ودوره الهام في القضاء على الأزمات الميدانية، الرياض، مركز بن سلمان للبحوث الإعلامية الأمنية، 2016.

13. منهجية البحث الجامعي، Gas.Univ، جامعة باتنة2، 2012.

14. ميلود العامري، ثقافة الإعلام في مشاركة القضاء على الأزمات، المغرب، تقرير صحفي، جريدة المغرب، اليوم2015.

15. نسيمة أمال جيفري، البحث العلمي في الجزائر: التحديات والرهانات، مركز جيل للبحث العلمي، أعمال المؤتمر الدولي التاسع، الجزائر، أوت 2015.

المحاضرة الخامسة: المراجع العلمية وكيفية التقاطها وتصنيفها

مقدمة:

البحث العلمي المتميز هو دليل على ارتقاء الجامعات العريضة وإضافة حقيقية لنهضة البشرية[1]. تختلف الدراسات والأبحاث في نوع كتابتها، ويمكن أن تكون موجهة فقد يكون بحثا علميا، أو مراجعة علمية أو مقالا علميا أو ملخصات أو عرضا لدراسات سابقة وقد يكون ما تكتبه موجها لجامعة أو لإلقائه في محاضرة أو لهيئة علمية ولكل نوع، طريقة مختلفة في نظام الكتابة رغم أن الطريقة العامة قد تكون واحدة[2]. وفي هذا البحث سنلقي الضوء عن كثب عن جزئية مهمة من أجزاء كتابة البحث العلمي وهي ما يتعلق بالمراجع في البحث العلمي[3] وكيفية إثباتها وتوثيقها في البحث، ولتكن البداية من خلال التعريف لمفهوم المصادر والمراجع لغويا واصطلاحيا.[4]

[1] فتيحة زايدي، المؤسسة الجامعية فضاء لإنتاج المعرفة العلمية، وضعية البحث العلمي والكفاءات البحثية في الجامعة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد27، ديسمبر2016، ص 493.

[2] سليمة عشوري، دور المخابر البحثية في ترقية البحث العلمي بالجامعة الجزائرية، مذكرة ماستر في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015، ص 182.

[3] رجاء وحيد دويدي، البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العلمية، دار الفكر، دمشق، ط1، 2000، ص 80.

[4] محمد صالح ربيع العجيلي، التعليم العالي في الوطن العربي: الواقع واستراتيجيات المستقبل، دار صفاء للنشر، الأردن، ط1، د.ت، ص145.

المبحث الأول: مراجع البحث العلمي وأهميتها

المطلب الأول: تعريف مراجع البحث العلمي

التعريف اللغوي والاصطلاحي

عرف الخبراء والمتخصصون في كتابة البحث العلمي المراجع بأنها الأوعية التي تم وضعها ليتم الرجوع إليها بشأن الحصول على معلومة معينة لمعالجة موقف أو قضية ما وضربوا أمثلة على ذلك بـ:[1]

القاموس نرجع إليه لتحشد معنى كلمة ما، وكيفية استخدامها في موضعها الصحيح.

كما عرف علماء اللغة المرجع بأنه المكان الذي يتم الرجوع إليه أو التي يرد إليه أمر من الأمور، ومثاله الكتاب الذي يستخرجها لمن يريد البحث عن المعرفة، هما تعريف المصدر فهو الموضع الذي يمت بالمعلومات الأصلية ويلاحظ الدلالة اللغوية لكلمة التصميم التي لها مع المصدر مقاربة ولكليهما معنى موضع يمكن الرجوع إليه.

المطلب الثاني: طبيعة المراجع وطريقة استخدامها

حدد المتخصصون طبيعة المراجع للبحث العلمي بأنها ذات معلومات متنوعة، وبالتالي فإن استخدامها يقتصر على الرجوع إليها للحصول على معلومة تقيد الباحث فقط دون قراءة المرجع كله.[2]

فالفرق بين الكتاب العادي والمرجع يتمثل في أن الكتاب العادي يقرأ من أوله إلى آخره، أما الكتاب المرجعي فهو الكتاب الذي يستشار من قبل الباحث وقت حاجته إلى الحصول على معلومة ما ومن هنا يتبين لنا مراجع البحث العلمي تتسم بخصائص معينة تتمثل في:

[1] حنان بشتي، نسيم بوعموشة، البحث العلمي في الجامعة الجزائرية بين المفهوم النظري والمؤسسة الأكاديمية، مجلة الدراسات في علوم الإنسان والمجتمع، جامعة جيجل، العدد الأول، ديسمبر 2018، ص16.

[2] لامية حروش، طوالبية محمد، البحث العلمي وتطويره في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد19، 2018، ص45.

- أنه وضع ليكون المكان الذي نرجع إليه بخصوص معلومات معينة.

- أنه لا تتم قراءته بصفة كاملة، بل تنتقي منه المعلومات التي تفيد الباحث في بحثه.

- ليس ذا سلسلة متتابعة فكل جزء منه لا يعتمد على الأجزاء الأخرى من الكتاب ذاته وذو معلومات مكشفة.

بصفة عامة يمكننا أن نذكر أن مراجع البحث العلمي هي كل ما يستعين بها الباحث في بحثه ويسجلها في نهاية البحث.

المطلب الثالث: أهمية مراجع البحث العلمي

وتتمثل أهمية توثيق مصادر ومراجع البحث العلمي في عنصرين:

1- التعزيز من مصدقية البحث وصحة ما به من معلومات.

2- حفظ الحقوق الخاصة لمن اقتبس منهم أو استخدم كتابتهم لدراستها وإمكانية أن إضافتها لموضوع البحث من خلال رجوعه إلى تلك المصادر والمراجع التي وثقها الباحث في بحثه.

أ. صحة المعلومات: يجب على الباحث أن يسعى جاهدا من أجل التدقيق في المعلومات المتحصل عليها من حيث مصدرها، مؤلفها وموقع نشرها.[1]

[1] الديوان الوطني لحقوق المؤلف، عام 1913 يسيره، مجلس إدارة مكون من 10 أعضاء منتخبين لمدة 4 سنوات، متكون من 7 لجان:

- لجنة تسيير الشؤون الاجتماعية.
- لجنة تحديد الإنجازات الموسيقية.
- لجنة ترتيب الإنجازات الدراماتيكية والدراماتيكية الموسيقية.
- لجنة الكتاب.
- لجنة المغنيين.
- لجنة مكلفة بالحفاظ على التراث.
- لجنة مكلفة بدراسة طلبات الترقية الثقافية.

إن الأمر رقم 03-05 المؤرخ في 2003/07/19 الخاص بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة جاء ليحدد الخدمات المحمية وما على واجبات المؤلف أيضا.

ينبغي أيضا على الباحث الأكاديمي أن يستعمل منهجية علمية صحيحة ليسهل إنجاز البحث ويسمح للقارئ بالفهم الجيد للمضمون، إن المعلومات الخاطئة تقلل من أهمية العمل الجامعي، قد يرتكب الباحث أخطاءا لكنه ملزم بتصحيحها فورا تلقائيا أو بطلب من الأستاذ المؤطر.

ب. حماية حق المؤلف قاعدة متداولة دوليا، عدم احترامها قد يؤدي إلى عقوبات إدارية وجزائية، إنه من حق كل باحث أن يدرس ما كتب ما قبله، ويستعين بذلك لكن ضمن قواعد وضوابط محدودة علميا أهمها يجب ذكر المصدر، المؤلف.[1]

[1] المادة 21 من الأمر 03-05 المؤرخ في 2003/07/19، الحقوق المعرفية الخاصة بالمؤلف غير قابلة للتحويل دونه وغير قابلة للتقادم.

المبحث الثاني: طرق توثيق مصادر ومراجع البحث العلمي

المطلب الأول: تعريف توثيق مراجع البحث العلمي

عرف اللغويون التوثيق لغة فقالوا: وثق فلانا أي قال في إنه ثقة ووثق الأمر أي أحكمه ووثق الفقه أي سجله بطريقة رسمية وعرف التوثيق اصطلاحا بأنه تسجيل المعلومات التي استفاد منها الباحث العلمي بصورة مباشرة أو غير مباشرة ووفقا لطرق علمية متبعة بحيث يتم إثبات المصدر للمعلومات وإرجاعها إلى أصحابها اعترافا بجهدهم.[1]

التوثيق هو إرساء الحقيقة على المرجع، هي عملية تسمح للقارئ أو الباحث من معرفة أهم المراجع التي استعملها أو على الأغلب قرأها الباحث في إطار بحثه.

إن كثرة المراجع تدل على عمل عميق ودقيق أنجزه الباحث وندرتها تبعث على تسرع الباحث وسعيه للتخلص من أعماله في أقل زمن ممكن.

المطلب الثاني: طرق توثيق مصادر ومراجع البحث العلمي

من الخطوات الممكن جدا في البحث العلمي كتابة وتوثيق المصادر والمراجع بطرق سلمية وتتمثل هذه الطرق في الكتابة على هذا النسق.

اسم المؤلف – اسم المرجع – مكان النشر – دار النشر – سنة النشر – الجزء – الصفحة.[2]

في حالة إذا كان الكتاب مترجما تتم كتابة للمرجع على هذا النسق.

اسم المؤلف – اسم المرجع – اسم المترجم – مكان النشر – دار النشر – سنة النشر – الجزء – الصفحة.

إذا كان المرجع دورية فتتم كتابتها على هذا النسق.

[1] الأمر 14/73 بتاريخ 1973/04/03 ينص على إنشاء الديوان الوطني لحقوق المؤلف(ONDA) في شكل مصلحة عمومية.

[2] الأمر رقم 10/97 بتاريخ 1997/05/06 الخاص بحقوق المؤلف.

اسم المؤلف – عنوان المقالة – عنوان الدورية – رقم العدد الخامس بالمجلد – تاريخ الصدور – الصفحة.

إذا كان المرجع عبارة عن صحيفة فتكتب وفقا لهذا النسق.

اسم الكتاب – عنوان المقال – اسم الصحيفة – تاريخ صدورها – الصفحة.

إذا كان المرجع عبارة عن بحث مقدم لمؤتمرات علمية:[1]

اسم المؤلف – عنوان البحث – موضوع المؤتمر – مكان انعقاد المؤتمر – تاريخ انعقاد.

إذا كان المرجع عبارة عن موقع الكتروني:

اسم الموقع – اليوم – الشهر – السنة.[2]

[1] الأمر 05/03 بتاريخ 2003/07/19 خاص بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة مع تحديد مهمة وصلاحيات الديوان الوطني لحقوق المؤلف(ONDA) .

[2] حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، ارتفاع النسبة إلى 8,17% عام 2012 APS.dz /culture ، يوم الثلاثاء 2018/03/13 ، مداخلة للسيد سامي بن شيخ حسين يوم دراسي نظم في دار الثقافة بمستغانم" إن النسبة المتحصل عليها تحولت من 4,66 مليار دينار عام 2016 الى 5,1 مليار دينار أي ارتفاع بنسبة 8,17% وهو المدير العام لدولي الوطني لحماية حقوق المؤلف.

الخاتمة:

في النهاية لا يسعنا إلى القول إنه ينبغي على الباحث أن يبحث عن المراجع العلمية التي تخدم بحثه وتجعله بحثا قيما ذا مصداقية وأن تكون لديه الخبرة الجيدة، سواء في البحث في محركات شبكة الأنترنت أو في المكتبات العامة وتوثيق تلك المراجع.

قائمة المراجع:

1. الأمر 05/03 بتاريخ 2003/07/19 خاص بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة مع تحديد مهمة وصلاحيات الديوان الوطني لحقوق المؤلف(ONDA).
2. الأمر 03-05 المؤرخ في 2003/07/19، الحقوق المعرفية الخاصة بالمؤلف غير قابلة للتحويل دونه وغير قابلة للتقادم.
3. الأمر 14/73 بتاريخ 1973/04/03 ينص على إنشاء الديوان الوطني لحقوق المؤلف(ONDA) في شكل مصلحة عمومية.
4. الأمر رقم 03-05 المؤرخ في 2003/07/19 الخاص بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة جاء ليحدد الخدمات المحمية وما على واجبات المؤلف أيضا.
5. الأمر رقم 10/97 بتاريخ 1997/05/06 الخاص بحقوق المؤلف.
6. حنان بشتي، نسيم بوعموشة، البحث العلمي في الجامعة الجزائرية بين المفهوم النظري والمؤسسة الأكاديمية، مجلة الدراسات في علوم الإنسان والمجتمع، جامعة جيجل، العدد الأول، ديسمبر 2018.
7. رجاء وحيد دويدي، البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العلمية، دار الفكر، دمشق، ط1، 2000.

8. سليمة عشوري، دور المخابر البحثية في ترقية البحث العلمي بالجامعة الجزائرية، مذكرة ماستر في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015.

9. فتيحة زايدي، المؤسسة الجامعية فضاء لإنتاج المعرفة العلمية، وضعية البحث العلمي والكفاءات البحثية في الجامعة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد27، ديسمبر2016.

10. لامية حروش، طوالبية محمد، البحث العلمي وتطويره في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد19، 2018.

11. محمد صالح ربيع العجيلي، التعليم العالي في الوطن العربي: الواقع واستراتيجيات المستقبل، دار صفاء للنشر، الأردن، ط1، د.ت.

المحاضرة السادسة: التعاون الدولي في مجال البحث العلمي

مقدمة:

لقد شكل التعاون الدولي على الدوام موضوعا شائكا ومثيرة للجدل على أكثر من صعيد. والتعاون في مجال التعليم العالي لا يشذ عن هذه القاعدة، بل يتعداها جدلية، كونه يشكل محورا رئيسيا من محاور التطور والتنمية، ومظهرا من مظاهر الاكتفاء الذاتي، يجب أخذه في عين الاعتبار عند صياغة أي مشروع تعاوني أو تحالفي أو ما شابه. ويمتاز العالم العربي بتنوع علاقاته وتعددها، فمن الدول العربية من هو مرتبط بعلاقات صداقة وتعاون مع المجتمع الدولي تشمل الاقتصاد والسياسة، مما يؤثر - حكما - على قطاع التربية عموما وعلى قطاع التعليم العالي تحديدا ويتبين مما سبق أن التعاون هو حقيقة موجودة في عالمنا اليوم لا بد من دراسته.

إن التعاون الدولي في مجال العلم والبحوث الأكاديمية يظهر إما في شكل جماعي أي بالانخراط في منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم(UNESCO) أو في شكل اتفاقيات ثنائية بين دولتين أو جامعتين فأكثر.[1]

التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا قد تقيم أيضا على المستوى الجهوي والقاري كما هو شأن بالنسبة للدول الأوروبية الغربية في الإطار تبني تعريف التعاون الدولي في إطار مبحث أول، الغاية من ذلك التعاون في مبحث ثاني.[2]

[1] منظمة الأمم المتحدة للتربية، العلوم والثقافة هي مؤسسة مختصة فاعلة لمنظمة الأمم المتحدة التي تأسست في 1945/11/16 بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، يوجد مقرها بباريس(فرنسا).
من بين الأعضاء المؤسسين الولايات المتحدة، فرنسا، الصين، المملكة المتحدة، البرازيل، المكسيك، تركيا، غرض المنظمة المساهمة في بناء ثقافة السلم والقضاء على الفقر، في التنمية المستدامة، للعلوم والثقافة، الاتصال والإعلام.

[2] التعاون العلمي، نظرة حول المشاكل لتقييم التعاون العلمي، بريجيت شرودي قديسBrigitte Schroeder Gudeus، معهد التاريخ والاجتماعي السياسي للعلوم، جامعة ماريال، كندا، 2020.

المبحث الأول: ماهية التعاون في مجال البحث العلمي.

المطلب الأول: تعريف التعاون في مجال البحث العلمي.

ليس هناك من تحديد دقيق للتعاون بين الدول لا على الصعيد العالمي ولا على الصعيد الإقليمي، والأمر يصح على قطاع التعليم العالي، أما طبيعة التعاون وماهيته فغالبا ما تضعه الجهات المنظمة لهذا التعاون والقائمة عليه ماديا ومعنويا، وتكون معلنة إما مباشرة أو يتم استشرافها عبر الأنشطة التي تمارسها تلك المنظمات أو الهيئات.

وعليه يمكن تعريف التعاون في المجال العلمي بأنه تشارك فريقين أو أكثر، من مؤسسة أو أكثر، من دولة أو أكثر على تحقيق أهداف واضحة ومتفق عليها. ويحتاج حصول التعاون عادة لتحفيز من المفترض أن تقوم به منظمة ترعاه وتسهل إنجاحه.[1]

المطلب الثاني: أنواع التعاون في مجال البحث العلمي.

أولا: الدول والمجموعات المتعاونة.

يمكن تمييز التعاون وفق الدول المشاركة فيه. هنالك مثلا تعاونات ثنائية منها مشروع سيدر [CEDRE] اللبناني الفرنسي أو إقليمية مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أو دولية الأمم المتحدة عبر اليونسكو أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجموعات الأوروبية عبر تمبوس أو التعاون البحثي مع كندا من خلال المركز العالمي لتطوير الأبحاث أو الحضارية الوكالة الجامعية الفرونكونية[2]. إن تحديد التعاون على هذا المستوى يمكن من استبيان أهدافه فالتعاون الثنائي يهدف عادة إلى تطوير علاقات ثنائية وتنميتها. والتعاون الإقليمي يسعى إلى تحصين الروابط وتطوير القدرات الإقليمية والتكامل والتجانس على

[1] جون جرارد ريجي
John Gérard Rugie, « Collective Goods and Future International Collaboration», American Political Science Review, volume LXVI (3), septembre 1972, pp 874-893.

[2] أنظر جون توسكوزJean Touscos، التعاون العلمي الدولي، نشر(ed) تقني واقتصادي، باريس 1973، 390 صفحة، خاصة الصفحات 149/69.
أيضا سيمون كورتوsimoune courteux ، بحوث علمية وعلاقات دولية، العمل الفرنسي، المكتبة العامة للقانون صلاحيتها، القضائي، باريس، 1972، ص287.

مستوى الدول المشاركة، تسهيلا للحراك الأكاديمي والعلمي. أما على الصعيد الدولي فغالبا ما يكون الإنماء المتوازن هو الهدف دعما للتناغم والاستقرار والحراك.

ثانيا: إطار التعاون:

يمكن تمييز التعاون وفق أطره: هنالك التعاون الهامشي حيث تشارك مؤسسات التعليم العالي في مشاريع إنمائية وتطويرية أشمل من التعليم العالي، وهنالك التعاون الأساسي المتجه صرفا نحو التقدم التكنولوجي.[1]

ثالثا: عمق التعاون:

نميز بين التعاون الظرفي الذي يهدف إلى الدراسة والعمل على حل إشكالية معينة والتعاون الأساسي الذي يسعى إلى بناء شراكة حقيقية عميقة بين المؤسسات تتخطى حدود مشروع محدد. وغالبا ما نلاحظ، أن شراكات حقيقية ومستدامة بنيت في الأساس على تعاونات ظرفية. [2]

المطلب الثالث: أهداف التعاون في مجال البحث العلمي.

وتسعى المنظمات الإقليمية والدولية لخدمة الأهداف عينها، بالإضافة لأهداف خاصة تسعى أوروبا – مثلا – لتواصل وتكامل مع جيرانها، ولنشر أنظمتها الحديثة. وتعتمد لذلك على سياسة الشراكة والحوار ليس فقط في مجالات ضمان الجودة وأنظمة الاعتماد، بل تتخطاها لتشمل مجالات أدق، كالبحث العلمي وتطوير المؤسسات. ونرى مشاركة عربية متزايدة وأكثر فعالية في هذا التعاون الأوروبي أو الأورومتوسطي. وتجدر الإشارة إلى الانفتاح عينه الذي تتبعه منظمات مثل IDRC (كندا) حيث تشرك الأوليات الإقليمية والوطنية في رسم سياساتها في دعم التعاون.[3]

---

[1] تجنيد ما بين الحكومات(بـ 122 حكومة) موقع:Fr.unesco.org.

[2] أنظر على سبيل المثال جون سلومان، علوم سياسة، دار نشر(le seuil)، باريس، 1970، ص ص 315-342.
وأيضا HAROCD K.JACOBSON الدبلوماسية، علوم وسياسة، الولايات المتحدة والمشاورات حول المفاوضات الدولية، جامعة ميشيغان، دار نشر آربور، 1966، ص 538.

[3] المركز الأوروبي للبحوث النووية(C.E.R.N) : هو مثال على التعاون الإعلامي الإداري، هناك مشروع منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلومunesco المسمى U.N.I.S.I.S.T الآن يهدف إلى إنشاء نظام عالمي للإعلام العلمي والتقني.

ونلاحظ سعي المنظمات الإقليمية والدولية إلى تطوير وتشجيع تجانس التعليم العالي لدى مكوناتها. هذه هي حالة المنظمة الفرنكوفونية أو الألكسو أو حتى مجلس التعاون الخليجي.

ويبقى التعاون الثنائي ذو الأهداف المحددة عادة، الذي يمتن أو يبني شراكات ثابتة ومستدامة.

بعد تلخيص أهداف وأولويات التعاون، كما يتبين من نشاطات وبيانات المنظمات والهيئات المعنية بالتعاون في التعليم العالي، لا بد من دراسة الوضعية العربية في هذا التعاون يبدو من خلال الدراسة أن مشاركة الدول العربية في برامج التعاون متزايدة وأكثر فعالية. ونلاحظ مبادرات عربية طيبة مبنية على نتائج التعاون كشبكة العربية لضمان الجودة. غير أن أولويات التعاون غير محددة بشكل واضح في عالمنا العربي. ومن السهل جدا للمراقب أن يلحظ التفاوت بين التعاون العربي – الدولي والتعاون العربي – العربي.[1]

أن التعاون الجامعي والعلمي يمثل حقل يتمثل في التقارب الثنائي بين الجزائر وغيرها من الدول لما تحدثه من آثار إيجابية على السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

إن سياسة التعاون العلمي تتماشى وتطورات المجتمع الجزائري في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.[2]

[1] IF.Algérie.com.coopautian institut francais culturel
http://www.if.algérie.com
- programme de cooptation ;la Belgique en Algérie http://algerie.deplomate.de
http://www.if.algérie.com
- programme de cooptation ;la Belgique en Algérie http://algerie.deplomate.de >…

[2] environnement et climat-projet GIZ,Algerie /Allemagne
giz.de/en/wor
للجزائر وألمانيا تقاليد عريقة في التعاون منذ 1993، الجز(La Giz) لها مكتب يمثلها في الجزائر، لها حاليا 94 متعاون وطني، 16متعاون دولي يعملون منذ 2018/12/31، التعاون الجزائري الألماني يتمحور حول البيئة وخاصة من مجال وتسيير الدائم للموارد الطبيعية، الانسجام مع تغير المناخ وتسيير النفايات، ترقية التكنولوجيا والإبداع في البيئة.
عنوان المكتب Giz –bureau Algerie

Randiue, Randy, ELLA Schieber, giz- algerie @giz.de

تختص الجزائر منح بعض الطلبة الممتازين في مختلف الاختصاصات العلمية من اجل مواصلة تكوينهم في دول أوروبية وحتى أمريكا، ثم الرجوع للبلد ليكونوا على رأس مخابر علمية أو بعض المعاهد العليا المتخصصة من أجل الدخول في مشاريع علمية، يخصص لهؤلاء الإطارات بعلاقاتهم مع المخابر الموجودة في بلد التكوين من أجل التعاون في مجالات البحث.[1]

[1] الجيز(Giz) هو مشاريع وبرامج في إطار التعاون بين الجزائر وألمانيا، المحاور: تنمية اقتصادية دائمة، هياكل دائمة، بيئة ومناخ، الحوكمة والديمقراطية، تقسيم المشروع.

المبحث الثاني: هينات وميادين التعاون في مجال البحث العلمي.

المطلب الأول: هيئات التعاون الإقليمي والدولي.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو:

تعتبر اليونسكو "أن من الأهداف الجوهرية للتعاون الجامعي الدولي تأدية وظيفتها كمختبر للأفكار وكمحفز للتعاون الدولي، مضطلعا بدور تكميلي وقيادي فيما يتعلق بتوفير الدراية في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تقوم عليها أسس السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية والتكافؤ وأسباب العيش".[1]

وترى المنظمة أن "التعاون الجامعي الدولي يسعى إلى مواجهة التحديات الناشئة في عصر العولمة عن طريق تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة من أجل بناء القدرات وزيادة المعارف، في سبيل تحقيق التقدم في مجالات التعليم والعلوم والتكنولوجيا والعلوم الاجتماعية والإنسانية والثقافة والاتصال".[2]

وخلصت اليونسكو إلى اعتبار التعاون الجامعي يؤدي إلى تعزيز التعاون الفكري عن طريق التوأمة، ورأب الفجوة المعرفية، ويحث على إنشاء أقطاب امتياز في الدول الأعضاء؛ من أجل تقليص الهجرة. ويتطلب هذا رؤية واستراتيجية جديدتين وخاصة القبول بالانفتاح على الآخر، والتعاون معه والبدء في إصلاح التعليم العالي، وبالأخص أمام التحديات التي تملي عليه الإقدام على تغييرات جذرية، وعمليات تجديد أمام عولمة التعليم العالي؛ لتأسيس أطر متينة بغية ضمان الجودة والاعتراف بالمؤهلات.[3]

---

[1] منظمة الأمم المتحدة للتربية، العلم والثقافة هي عبارة عن وكالة متخصصة تابعة لهيئة الأمم المتحدة تساهم في حماية جميع أشكال التراث الثقافي على اليابسة والتراث الثقافي المغمور بالمياه ويضم 195 دولة عضو.
الموقع: unesco.org/me.

[2] تم إعداد الاتفاقية في عام 2001 بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه- بلغ عدد الدول المصادقة على الاتفاقية 50 دولة تستعد دول أخرى الانضمام إليها.

[3] تابع منظمة اليونسكو، كانت ضمن ميثاق الأمم المتحدة عام 1945، بلغ عدد المشاركين من الدول أنذاك 44 دولة، هدفها تعزيز الثقافة، السلم وتحقيق التضامن الفكري والأخلاقي للعالم أجمع، عقد أول مؤتمر رسمي لها في باريس في الفترة ما بين 2/10 العام 1946 إلى1946/02/10 حضرها مندوبي 30 دولة وزاد العدد إلى أن وصل 195 دولة.
الموقع: Nourdo3.com.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP):

قام بإطلاق عدة مبادرات باتجاه مجتمع المعرفة، منها:

- تعزيز تأمين الجودة والتخطيط المؤسساتي في الجامعات العربية لقد دعم مشروع التعاون المذكور 36 جامعة عربية معروفة من 14 دولة بهدف اعتماد الطرق العالمية لضمان جودة البرامج. وقد تم دراسة برامج في التربية والهندسة وإدارة الأعمال وعلم الحواسب. بالإضافة لكل ذلك تم تدريب 138 اختصاصيا. ويجب ذكر أن هذا المشروع ونتائجه قد اعتمدا من قبل الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي.
- توجهات في تعلم الرياضيات والعلوم عالميا شاركت 15 دولة عربية في هذه الدراسة، التي ركزت على الصفين الرابع والثامن. وساعد المشروع على تعزيز مبدأ الجودة.[1]
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير المنطقة العربية أطلقت عدة مشاريع في هذا الاتجاه، وتغطي تعزيز دور الشباب والمرأة، ومساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة، ومساندة الشركات الصغيرة والمتوسطة والمركز العربي للبرامج المفتوحة المصدر إن النشاط الأخير يعتمد بشكل أساسي على الجامعات العربية وتعاونها في مجال البرامج المفتوحة المصدر. بالإضافة إلى هذه النشاطات الإقليمية، يعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على خطط وطنية توضع في كل دولة من خلال مكتب البرنامج. ومدة الخطط تتراوح بين 3 و5 سنوات.[2]

التعاون الأورومتوسطي:

فيتمحور التعاون الأورومتوسطي حول المشاريع التالية:

[1] برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تم تأسيسه في 1965/11/22 بالولايات المتحدة، مقره بنيويورك، يشتمل على 170 دولة عضو(PNUD).

[2] سليم جوهان، أستاذ بجامعة بنقلاداش، مقال حول برنامج الأمم المتحدة للتنمية وحول الأولويات، عام 1992، يمكن الإطلاع عليه في الموقع: http://deas.4development.org>seli....

- التعليم والتدريب من أجل العمل خصصت أوروبا 5 ملايين يورو في فترة 2004 – 2007.
- تجدر الإشارة إلى أنه في سنة 2007، وخلال مؤتمر وزراء التعليم العالي والبحث العلمي الأورومتوسطيين صيغ إعلان القاهرة الهادف لخلق ساحة التعليم العالي والبحث العلمي الأورومتوسطية يشدد إعلان القاهرة على أولوية التعليم العالي والبحث العلمي. ويتعهد الوزراء على تشجيع:
  - الإبداع في التعليم العالي.
  - تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
  - تشجيع الحراك أساتذة، طلاب وإداريين.
- كما تعهد الوزراء على تشجيع البحث العلمي ومشاركة الدول في برنامج البحثي الأوروبي إطار العمل السابع وفي خطوات داعمة، يقوم مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، بتشجيع التعاون عبر خلق مشاريع متوسطية ودعمها. وقد تم إنشاء الجامعة المتوسطية ومراكز الأبحاث المتوسطية.

تمبوس (أوروبا):

اعتمدت أوروبا برنامج تمبوس مع البلاد الشريكة. ويعتبر هذا البرنامج ناجا حيث أنه شجع التعاون ليس فقط بين المؤسسات الأوروبية ومؤسسات الدول الشريكة بل أيضا بين مؤسسات الدول الشريكة ومنها الدول العربية.

ويرتبط بتمبوس عادة برنامجان آخران: إيراسموس موندوس (Erasmus Mundus) ونافذة التعاون الخارجية (External Cooperation Window)[1].

[1] تمبيس(tempus): هو برنامج خاص بالمجموعة الأوروبية يموله الاتحاد الأوروبي(UE) يدعم تحديث التعليم العالي في الدول الشريكة في البلقان الغربي، آسيا الوسطى، شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

إن التعليم العالي في أوروبا ليس ضمن الصلاحيات الأوروبية، بل يخضع للسلطات الوطنية. وتلعب أوروبا دورا مساعدا لتطوير وتحديث هذا القطاع، ونشر التعاون وتوفير الجودة وتشجيع التعلم مدى الحياة. وتسعى أوروبا لجعل أنظمة تعليمها العالي الوطنية أكثر انسجاما كل هذا يحصل بالانسجام مع مسار بولونيا.

وفي إطار تحديث التعليم العالي، تسعى أوروبا إلى دعم التعاون الخارجي عبر البرامج الثلاثة:

Tempus: المشاركة في تحقيق مساحة تعاون وتحديث في التعليم العالي بين أوروبا والدول الشريكة، ومنها الدول العربية.

Erasmus Mundus: تعزيز التعاون الأوروبي والدولي من خلال مواد ماجستير أوروبية عالية الجودة.[1]

External Cooperation Window: تمويل تبادل طلاب وأساتذة.[2]

التعليم العالي في برنامج USAID:

إن برنامج USAID لتنمية التعليم العالي هو مبادرة تبغي دعم بناء القدرات، عن طريق إقامة شراكات بين مؤسسات التعليم العالي الأميركية ومثيلاتها في البلدان الشريكة. ولقد استطاع هذا البرنامج أن يطلق منذ العام 1987 أكثر من 300 شراكة جامعية أدت إلى تعزيز الإمكانات المؤسسية للتعليم العالي في أكثر من 200 بلد في طور النمو، وتطوير القدرات البحثية في حوالي 60 بلدا.

=يساهم برنامج تمبيس في تنمية النشاطات في مجال التعليم العالي في الاتحاد الأوروبي والدول المشاركة الجارة، يساهم البرنامج في تحقيق الانسجام في البرامج التعليمية للدول المشاركة، ينتهي البرنامج في 2013/12/31.
للمزيد من المعلومات:http://eacea.ee.europe.eu/tempus/programme/about-tempus-en.php.

[1] اراس ميس منديس،(erasmus mondus) هو برنامج للتعاون والتحرك في مجال التعليم العالي من أجل تحسين المستوى والرفع من الإبداع.http://sunces.mesrs.dz.page676.

[2] برنامج تعليمي تعاوني بين الدول الأوروبية والدول المشاركة جاء مواليا لبرنامج اراس ميس منديس .http://docplayer.net>8876488

ففي المكسيك، عمل البرنامج على تسهيل التدريب والتبادل، وإعطاء منح للطلاب، وتمتين العلاقات بين الجامعات في الولايات المتحدة والمكسيك.

وفي شرق آسيا أطلق مشروع قيادي يهدف إلى دعم الشراكات طويلة الأمد بين كليات الصحة العامة في شرق آسيا ومؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة.

برنامج البحث اللبناني الفرنسي سيدر (CEDRE):

تأسس هذا البرنامج عام 1996 بين الدولتين اللبنانية والفرنسية. تقدم كل من الدولة اللبنانية والدولة الفرنسية تمويلا متساويا، وذلك لتسهيل سفر الباحثين وإقامتهم، من حملة الدكتوراه أو الذين يحضرون دكتوراه، من الفرق البحثية اللبنانية إلى فرنسا، والفرنسية إلى لبنان، ولتمكين هذه الفرق من الحصول على المراجع العلمية والمواد والتجهيزات المكملة للبحث.[1]

أهدافه:

- تمتين التعاون والتبادل العلمي والجامعي الإقامة وتطوير البحث العلمي في لبنان.

- إيجاد الآليات التي تضمن جودة البحث العلمي والاستفادة من الدعم الفعال من الحكومتين اللبنانية والفرنسية.

مواضيع البحث ذات الأولوية:

- علوم المجتمع والعالم المعاصر.

- علوم البيئة والجيولوجيا.

- الصحة والطب.

- علوم الهندسة التكنولوجيا.

[1] محمد صالح المجيلي، التعليم العالي في الوطن العربي، الواقع والإستراتيجيات المستقبلية، دار معاذ للنشر، عمان الأردن، ط1، ص145 وما يليها.

المركز العالمي لتطوير الأبحاث (IDRC) كندا:

وتعمل الهيئة على تحقيق أهدافها عبر تمويل مشاريع بحث تطبيقية، يقوم بها باحثون من البلدان النامية حول مشاكل يحددها الباحثون لأهميتها في مجتمعاتهم. وتقدم الهيئة النصائح والتدريب لهؤلاء الباحثين، وتشجع التعاون والتشارك وتبادل الخبرات بين الجامعات الكندية وجامعات الدول النامية.[1]

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ALECSO):

مهمتها الأساسية تشجيع العمل العربي وتنسيقه في مجالات التربية والثقافة والنشاطات العلمية. ومن أهم الوسائل لتحقيق ذلك هو تطوير التعاون مع المؤسسات الدولية، لذلك وضعت المنظمة برنامج عمل خماسيا 2005 – 2010 لشجيع التعاون ضمن إستراتيجية عربية واضحة.[2]

اتحاد الجامعات العربية:

تأسس اتحاد الجامعات العربية في ندوتين في بنغازي 1961 وبيروت 1964 مقره في عمان الأردن. ورسالته دعم وتنسيق جهود الجامعات العربية الإعداد الإنسان القادر على خدمة أمته العربية والحفاظ على وحدتها الثقافية والحضارية وتنمية مواردها البشرية، بما يحقق تطلعاتها.[3]

ومن أهم المشاريع التي يقوم بها الإتحاد حاليا:

- جائزة أفضل بحث، وهي مناقشة علمية بين الباحثين الجامعيين حول محاور علمية يتم الاتفاق على مضمونها قبل الشروع فيها.

[1] سليمة عشوري، دور المخابر البحثية في ترقية البحث العلمي بالجامعة الجزائرية، مذكرة ماستر في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015، ص 128.
[2] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم والاقتراحات والأدوات، دارهومه، الجزائر، ط4، 2002، ص ص 26-27.
[3] لامية حروش، طوالبية محمد، البحث العلمي وتطويره في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد19، جانفي 2018، ص45.

- مجلس ضمان الجودة والاعتماد، هو مجلس يتكون من أساتذة التعليم العالي ذوي الخبرة في مختلف المجالات، يقومون بدراسة المشاريع العلمية والانجازات العلمية من أجل تقييمها وتصنيفها.
- إحصائيات هيئة التدريس، هي هيئة تقوم بتقييم ثم حساب نسب النجاح والرسوب ثم تحديد الفرق بين النسبتين.
- مشروع حصر الكفاءات العربية، مشروع حصر الكفاءات العربية: هو مشروع لمعرفة الأساتذة المتفوقين والمبدعين في مجالات اختصاصاتهم ثم ربط الصلة بهم من أجل التنسيق في مجالات البحث العلمي والتأطير.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

قبل قيام مجلس التعاون، بدأ تنظيم التعاون في الخليج من خلال مكتب التربية العربي لدول الخليج الذي أنشىء عام 1975 وشكل الاجتماع الأول للجنة رؤساء ومديري الجامعات ومؤسسات التعليم العالي مارس 1986 انطلاقة تنظيم العمل التربوي المشترك، تحت مظلة مجلس التعاون في مجال التعليم العالي. وفي سنة 1996، تشكلت لجنة وزارية للتعليم العالي، للإشراف على جهود التعاون والتكامل بين المؤسسات والأجهزة المختصة بالتعليم العالي إلى جانب هذه اللجنة، توجد لجنة مكونة من رؤساء لجان معادلة الشهادات، ولجنة من مسؤولي التعليم الفني والتدريب المهني، ولجنة عمداء الكليات التقنية.[1]

الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي:

أنشئت الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي في حزيران 2007 وهي هيئة غير حكومية وغير مبتغية الربح. تهدف الشبكة إلى تطوير التعاون العربي، من أجل:

- تبادل المعلومات حول ضمان الجودة.
- خلق مؤسسات جديدة تعنى بالجودة.

[1] رجاء وحيد دويدي، البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العلمية، دار الفكر، دمشق، ط1، 2000، ص65.

- تطوير معايير لخلق مؤسسات جديدة تعنى بالجودة.
- نشر الخبرات الجيدة في ضمان الجودة.
- تقوية الروابط بين فرق ضمان الجودة في بلادنا العربية.[1]

المطلب الثاني: ميادين التعاون الدولي في مجال البحث العلمي.

الحراك الأكاديمي: الحراك أساسي لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي. فهو يقدم وسيلة منظمة لنشر المعرفة وإنشاء مجتمعات علمية وأكاديمية تعمل على تطوير المعرفة ونشرها في مجالات محددة. إن جزءا كبيرا من التعاون في التعليم العالي مخصص للحراك. وكما أشرنا سابقا فإن معظم برامج التعاون العالمية (تمبوس، FP7, ICDR) والمتعددة الدول (CEDRE, AUF) والعربية (مجلس الفكر العربي) تشجع الحراك.[2]

تطوير المناهج: مع التطور السريع للعلوم والتكنولوجيا تزداد الحاجة لتحديث وتطوير البرامج ولوضع برامج جديدة. غير أن المهارات لا تكون – غالبا – متوافرة في الجامعات، مما يجعل من التعاون الأداة المثلى لهذا التطوير لذلك يعني عدد من برامج الدعم بتطوير المناهج. غير أن الصعوبة تكمن في تأمين استمرارية البرامج الحديثة[3]

إصلاحات بنيوية: يهدف عدد من مشاريع التعاون لتطوير وتقوية أسس التعليم العالي. وهذه أهداف عالمية. فالحراك الأكاديمي والعولمة – على سبيل المثال – يتطلبان التنسيق والاعتراف المتبادل بين أنظمة التعليم العالي لذلك لا بد من إصلاحات بنيوية في قطاع التعليم العالي، لتحديثه وتطويره باتجاه المفاهيم العالمية. وبرنامج التعاون تمبوس لاعب أساسي في هذا الاتجاه، بالأخص مع رغبة الدول الأوروبية في جعل أنظمتها عالمية.

[1] رجاء وحيد دويدي، المرجع السابق، ص 66.
[2] محمد صالح ربيع العجيلي، المرجع السابق، ص 160.
[3] محمد الصاوي، محمد مبارك، البحث العلمي: أسس وطريقة كتابته، المكتبة الأكاديمية، 1992، ص19.

وبمحاذاة أوروبا فإن المؤسسات العالمية (اليونسكو، UNDP، البنك الدولي) تدعم هذا الاتجاه.[1]

البحث العلمي: يعتبر البحث العلمي محركا للإنتاج وأداة لنشر المعرفة والمحافظة عليها، الأمر الذي يجعل من البحث العلمي أساسا في التطور الاقتصادي والإنتاجي. وربما يكون ذلك سببا في وضع عقبات وإضعاف التعاون بين الدول في هذا المجال لكن على الرغم من ذلك، فإن عدة خطوات اتخذت لدعم التعاون في المجال البحثي، منها: برامج CEDRE أو FP7 أو IDRC.[2]

التدريب وتطوير المهارات: يهدف عدد من مشاريع التعاون إلى تنظيم حلقات تدريب أو مدارس صيفية، لإدخال تكنولوجيات حديثة وأساليب متطورة للعالم الأكاديمي العربي. وغالبا ما تكون هذه المشاريع مدعومة من أنشطة إقليمية وعالمية. وعلى سبيل المثال فإن لـ AUF نشاطات متتابعة ومستدامة في هذا الاتجاه.[3]

الخدمات العامة: تدعم عدد من المنظمات الدولية والإقليمية مشاريع ذات منفعة عامة. وتشمل هذه المشاريع، على صعيد المثال لا الحصر، محو الأمية، فرص عمل الشباب، حاضنات التكنولوجيا، البيئة، معالجة النفايات ومياه الصرف الصحي، الطاقة النظيفة، إزالة الألغام، حوار الحضارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وغالبا ما تشارك مؤسسات التعليم العالي العربية في المشاريع. وهي مشاريع تفسح المجال للمؤسسات العربية، لتطوير وتطبيق مهاراتها ومعرفتها في ميادين عملية تهم المجتمع.[4]

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص ص 26-27.
[2] محمد الصاوي، محمد مبارك، البحث العلمي، سبق الإشارة إليه أعلاه.
[3] سليمة عشوري، المرجع السابق، ص 135.
[4] التعاون في مجال الثقافة، المعهد الفرنسي بالجزائر f-algerie.com 2021/08/14

الخاتمة:

لا شك أن الكثير من المنظمات أو الهيئات أو الشبكات العاملة في مجال التعليم العالي قد أرست قواعد جديدة من التعاون، وقطعت أشواطا كبيرة في طرح المسائل والاهتمامات المشتركة في مواجهة التحديات، ووضعت خططا التحقيق أهداف مشتركة، ولا شك أيضا أن التعاون الإقليمي في مجال التعليم العالي قد استفاد من التجارب المتعددة والمتنوعة مع المنظمات والبرامج الدولية الناشطة في هذا المجال، إلا أن الكثير من الجهود والإمكانيات يجب توفيرها من أجل تعاون هادف وبناء. لا شك أن الكثير من المنظمات أو الهيئات أو الشبكات العاملة في مجال التعليم العالي قد أرست قواعد جديدة من التعاون، وقطعت أشواطا كبيرة في طرح المسائل والاهتمامات المشتركة في مواجهة التحديات، ووضعت خططا لتحقيق أهداف مشتركة، ولا شك أيضا أن التعاون الإقليمي في مجال التعليم العالي قد استفاد من التجارب المتعددة والمتنوعة مع المنظمات والبرامج الدولية الناشطة في هذا المجال، إلا أن الكثير من الجهود والإمكانيات يجب توفيرها من أجل تعاون هادف وبناء.

قائمة المصادر والمراجع

1. جون توسكوزJean Touscos، التعاون العلمي الدولي، نشر(ed) تقني واقتصادي، باريس 1973.

2. جون سلومان، علوم سياسة، دار نشر(le seuil)، باريس، 1970، ص ص 315-342.

3. رجاء وحيد دويدي، البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العلمية، دار الفكر، دمشق، ط1، 2000.

4. سليم جوهان، أستاذ بجامعة بنقلاداش، مقال حول برنامج الأمم المتحدة للتنمية وحول الأولويات، عام 1992، يمكن الإطلاع عليه في الموقع:

http://deas.4development.org>seli... ..

5. سليمة عشوري، دور المخابر البحثية في ترقية البحث العلمي بالجامعة الجزائرية، مذكرة ماستر في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015.

6. سيمون كورتوSimoune Courteux، بحوث علمية وعلاقات دولية، العمل الفرنسي، المكتبة العامة للقانون صلاحيتها، القضائي، باريس، 1972.

7. لامية حروش، طوالبية محمد، البحث العلمي وتطويره في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد19، جانفي 2018.

8. محمد الصاوي، محمد مبارك، البحث العلمي: أسس وطريقة كتابته، المكتبة الأكاديمية، 1992.

9. محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم والاقتراحات والأدوات، دارهومه، الجزائر، ط4، 2002.

10. محمد صالح المجيلي، التعليم العالي في الوطن العربي، الواقع والإستراتيجيات المستقبلية، دار معاذ للنشر، عمان الأردن، ط1.

11. هاروك جاكبسون، Harocd K.Jacobson الدبلوماسية، علوم وسياسة، الولايات المتحدة والمشاورات حول المفاوضات الدولية، جامعة ميشيغان، دار نشر آربور، 1966.

12. .http://docplayer.net>8876488

13. f-algerie.com

14. Fr.unesco.org.

15. giz.de/en/wor

16. http://eacea.ee.europe.eu/tempus/programme/about-tempus-en.php.

17. http://sunces.mesrs.dz.page676.

18. http://www.if.algérie.com

19. IF.Algérie.com.coopautian institut francais culturel, http://www.if.algérie.com

20. John Gérard Rugie, « Collective Goods and Future International Collaboration», American Political Science Review, volume LXVI (3), septembre 1972.

21. Nourdo3.com.

22. programme de cooptation ;la Belgique en Algérie http://algerie.deplomate.de,

23. programme de cooptation ;la Belgique en Algérie
http://algerie.deplomate.de >… , environnement et climat-projet GIZ,Algerie /Allemagne

24. Randiue, Randy, ELLA Schieber, giz- algerie @giz.de

25. unesco.org/me.

الفهرس

المحاضرة الأولى : الظروف الزمنية والمكانية لتحقيق البحث العلمي

مقدمة..... 1

المبحث الأول: ماهية الإطار الزماني..... 2

المطلب الأول: تعريف الظرف الزماني وأهميته..... 2

المطلب الثاني: تأثير الزمن في البحث العلمي..... 2

المبحث الثاني: ماهية الإطار المكاني..... 3

المطلب الأول: تعريف الظرف المكاني وأهميته..... 3

المطلب الثاني: تأثير المكان في البحث العلمي..... 3

الخاتمة..... 4

قائمة المصادر والمراجع..... 5

المحاضرة الثانية: تقييم النشاط العلمي في الجزائر

مقدمة..... 6

المبحث الأول: مفهوم النشاط العلمي..... 7

المطلب الأول: تعريف النشاط العلمي..... 7

المطلب الثاني: النشاط العلمي في الجزائر..... 7

المبحث الثاني: تقييم النشاط العلمي..... 9

المطلب الأول: الأهداف والآليات المتعلقة بالنشاط العلمي في الجزائر..... 9

المطلب الثاني: العوائق التي تعترض النشاط العلمي في الجزائر..... 9

الخاتمة..... 11

قائمة المصادر والمراجع..... 12

المحاضرة الثالثة: تمويل البحث العلمي في الجزائر وأوروبا بشكل عام

مقدمة..... 13

المبحث الأول: تمويل البحث العلمي في الجزائر..... 14

المطلب الأول: الأهداف والآليات المتعلقة بالبحث العلمي في الجزائر..... 14

المطلب الثاني: نقص تمويل البحث العلمي في الجزائر أسباب وتحديات..... 14

المطلب الثالث: الإهمال السياسي للبحث العلمي في الجزائر..... 15

المبحث الثاني: تمويل البحث العلمي في أوروبا..... 17

المطلب الأول: واقع الاتفاق على البحث العلمي في الدول الأوروبية..... 17

المطلب الثاني: تطوير وتمويل البحث العلمي في أوروبا (ألمانيا كنموذج)..... 17

المطلب الثالث: مراكز البحث المتميزة خارج الإطار الجامعي والأكاديمي في أوروبا..... 18

الخاتمة..... 20

قائمة المصادر والمراجع..... 21

المحاضرة الرابعة: العوائق والصعوبات التي تواجه الباحث في مسار بحثه

مقدمة..... 22

المحور الأول: صعوبات البحث العلمي..... 23

المحور الثاني: الصعوبات التي تواجه الباحث..... 25

المحور الثالث: العقبات والصعوبات التي تفترض البحث العلمي في العالم العربي..... 27

الخاتمة..... 29

قائمة المصادر والمراجع..... 30

المحاضرة الخامسة: المراجع العلمية وكيفية التقاطها وتصنيفها

مقدمة..... 32

المبحث الأول: مراجع البحث العلمي وأهميتها..... 33

المطلب الأول: تعريف مراجع البحث العلمي..... 33

المطلب الثاني: طبيعة المراجع وطريقة استخدامها..... 33

المطلب الثالث: أهمية مراجع البحث العلمي..... 34

المبحث الثاني: توثيق مراجع البحث العلمي..... 36

المطلب الأول: تعريف توثيق مراجع البحث العلمي..... 36

المطلب الثاني: طرق توثيق مصادر ومراجع البحث العلمي..... 36

الخاتمة..... 38

قائمة المصادر والمراجع..... 38

المحاضرة السادسة: التعاون الدولي في مجال البحث العلمي

مقدمة..... 40

المبحث الأول: ماهية التعاون في مجال البحث العلمي..... 41

المطلب الأول: تعريف التعاون في مجال البحث العلمي..... 41

المطلب الثاني: أنواع التعاون في مجال البحث العلمي..... 41

المطلب الثالث: أهداف التعاون في مجال البحث العلمي..... 42

المبحث الثاني: هينات وميادين التعاون في مجال البحث العلمي..... 45

المطلب الأول: هيئات التعاون الإقليمي والدولي..... 45

المطلب الثاني: ميادين التعاون الدولي في مجال البحث العلمي..... 52

الخاتمة..... 54

قائمة المصادر والمراجع..... 55

الفهرس..... 58